A/S-25/7/Rev.1

الأمم المتحدة

تقريـر اللجنـــة الجامعـــة المخصصـــة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون
الملحق رقم ٣ (A/S-25/7/Rev.1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون
الملحق رقم ٣ (A/S-25/7/Rev.1)

تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول	مقدمة	١-١٢	١
الثاني	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة المخصصة الجامعة	١٣-١٤	٢
الثالث	توصية اللجنة المخصصة الجامعة	١٥	٣

الفصل الأول

مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة، في الجلسة العامة الأولى لدورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين المنعقدة يوم ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، لجنة جامعة مخصصة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين وانتخبت بالتزكية خرمان غارسيا - دوران (كولومبيا) رئيسا لها.

٢ - وعقدت اللجنة المخصصة ٣ جلسات أيام ٦ و ٧ و ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ للاستماع إلى ممثلي الحكومات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، وكذلك السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين لجدول أعمال الموئل، وللنظر في مسألة استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل (البند ٨ من جدول الأعمال) ومسألة الإجراءات والمبادرات الأخرى للتغلب على العقبات أمام تنفيذ جدول أعمال الموئل (الجدول ٩ من جدول الأعمال) ومسألة الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة (البند ١٠ من جدول الأعمال).

٣ - وخلال الجلسة الأولى التي عقدتها اللجنة المخصصة في ٦ حزيران/يونيه، انتخبت بالتزكية سيدو سي سال (السنغال) ومانفريد كونوكيفيتس (ألمانيا) وأندجي أولشوفكا (بولندا) نوابا للرئيس، وعلي رضا إسماعيل زاده (جمهورية إيران الإسلامية) مقررا.

٤ - وبخصوص النظر في البنود ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال، كان معروضا على اللجنة المخصصة تقرير لجنة المستوطنات البشرية العاملة بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة المعنية بإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)[(١)]، وهو التقرير الوارد في الوثيقة A/S-25/2، وتقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل (A/S-25/3 و Add.1).

٥ - وأدلى ممثل شيلي في الجلسة الأولى ببيان باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦ - وأدلى ببيانين في الجلسة نفسها سفير النوايا الحسنة للموئل وممثل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالسلطات المحلية.

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون، الملحق رقم ٢ (A/S-25/2).

٧ - وأدلى ببيان في الجلسة نفسها ممثل كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالسكن الملائم.

٨ - وأدلى ببيانات أيضا في الجلسة الأولى ممثلون عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

٩ - وأدلى أيضا ببيان ممثل منظمة ''ندوة الباحثين المعنية بالمستوطنات البشرية'' غير الحكومية.

١٠ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، أدلى ببيان كل من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وممثلي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١ - وأدلى أيضا ببيان عضو فرقة عمل الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

١٢ - وأدلى أيضا ببيانات في الجلسة نفسها ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية: المجلس الدولي للمرأة، وندوة الباحثين المعنية بالمستوطنات البشرية المنبثقة عن مركز فبراير ٧٤ للبحوث والتوثيق، ومكرز ديفيد م. كندي للدراسات الدولية، والمنظمات الشعبية العاملة معا بالتآخي، ومشروع بحوث الامتثال العالمي، ومجموعة مؤسسات البحث في مجالات البيئة وإدارة الحواضر والمستوطنات البشرية، والاتحاد الدولي لخدمة تنمية المستوطنات والأحياء والتحالف النسائي الدولي، والحلف التعاوني الدولي، واللجنة التنظيمية للترويج لطريقة بيلينغز المتصلة بالإباضة، والهيئة الدولية للمهندسين المعماريين والمصممين والمخططين، ومجلس الكمنولث للإيكولوجيا البشرية، والرابطة الكندية لتجديد المسكن والفريق الاستشاري للكمنولث المعني بالمستوطنات البشرية.

الفصل الثاني

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة المخصصة الجامعة

١٣ - نظرت اللجنة المخصصة الجامعة، في جلستها الثالثة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه، في مشروع تقريرها (A/S-25/AC.1/L.1 و Add.1-5) وفي مشروع القرار المقدم من الرئيس

والمعنون ''إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة'' (A/S-25/AC.1/L.2).

١٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة المخصصة الجامعة تقريرها وأوصت بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار A/S-25/AC.1/L.2 (انظر الفقرة ١٥ أدناه).

الفصل الثالث

توصية اللجنة المخصصة الجامعة

١٥ - توصي اللجنة الجامعة المخصصة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة

إن الجمعية العامة،

تعتمد الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة المرفق بهذا القرار.

مرفق

إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة

نحن ممثلي الحكومات، المجتمعين في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، بهدي من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لغرض استعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل، لأجل الاعتراف بما أحرز من تقدم وتحديد العقبات والقضايا الناشئة، نجدد تأكيد عزمنا على تنفيذ إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية[٢] وجدول أعمال الموئل[٣] تنفيذا كاملا، والتزامنا بذلك، وبالبت في المبادرات الإضافية، بروح إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٤]. وسيظل إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل الإطار الأساسي للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في السنوات القادمة.

ولذلك، فإننا

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار ٥٥/٢.

ألف – تجديد الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

١ – نعيد التأكيد على أن الإنسان هو المحور في انشغالنا بالتنمية المستدامة وهو الأساس فيما نتخذه من إجراءات لتنفيذ جدول أعمال الموئل؛

٢ – ونود أن نُشدد على أن هذه لحظة فريدة في تاريخ تنمية المستوطنات البشرية حيث يعيش نصف سكان العالم البالغ عددهم ٦ بلايين نسمة في المدن ويواجه العالم فيها نموا لم يسبق له مثيل في أعداد سكان الحضر، وبصورة رئيسية في العالم النامي. وستكون للقرارات التي نتخذها الآن نتائج بعيدة الأثر. ونحن نلاحظ بقلق بالغ أن واحدا من بين كل أربعة من سكان الحضر في العالم يعيش دون خط الفقر. وقد تعذر في مدن عديدة تواجه النمو السريع والمشاكل البيئية وبطء في خطى التنمية الاقتصادية، رفع التحديات المتصلة بتوفير فرص العمل الكافية وتوفير السكن الملائم وسد الاحتياجات الأساسية للمواطنين؛

٣ – ونُشدد من جديد على أن المناطق الريفية والحضرية مترابطة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وعلى أن المدن والبلدات هي محركات النمو وتساهم في تنمية المستوطنات البشرية الريفية والحضرية. ويعيش نصف سكان العالم في مستوطنات ريفية بل إن سكان المناطق الريفية في آسيا وأفريقيا يمثلون الأغلبية. ويعد التخطيط العمراني المتكامل والاهتمام المتوازن بالأحوال المعيشية في المناطق الريفية والحضرية أمرا حاسم الأهمية بالنسبة لجميع الأمم. ولا بد من اغتنام فرصة وجود مساهمات وروابط يكمل بعضها بعضا بين المناطق الريفية والحضرية بإيلاء الاهتمام المناسب لاحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة. وبينما يجري التصدي للفقر الحضري، من الجوهري أيضا العمل على استئصال شأفة الفقر الريفي وتحسين الأحوال المعيشية، وكذلك إيجاد فرص العمل والفرص التعليمية في المستوطنات الريفية وفي المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم والبلدات في المناطق الريفية؛

٤ – ونعيد تأكيد تصميمنا على التصدي، على جميع المستويات، للأوضاع البيئية المتدهورة التي تهدد صحة بلايين من الناس ونوعية حياتهم، ذلك لأن لبعض الأنشطة المنفذة على المستوى المحلي والتي تؤدي إلى تدهور البيئة آثارا على المستوى العالمي وتلزم معالجتها في سياق المستوطنات البشرية؛

٥ - ونؤكد من جديد الأهداف والمبادئ المتمثلة في توفير المأوى المناسب للجميع والمستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر وهي أهداف ومبادئ منصوص عليها في جدول أعمال الموئل[٥]، وتشكل الأساس لالتزاماتنا؛

٦ - ونجدد التزاماتنا الواردة في جدول أعمال الموئل، والمتعلقة بتوفير المأوى المناسب للجميع وتنمية المستوطنات البشرية تنمية مستدامة، وتحقيق التمكين والمشاركة، والمساواة بين الجنسين، وتمويل المأوى والمستوطنات البشرية، والتعاون الدولي، وتقييم ما يُحرز من تقدم، ونؤكدها ثانية؛

باء - الترحيب بالتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل

٧ - ونثني على الجهود المبذولة على جميع مستويات الحكم والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى وشركاء جدول أعمال الموئل وكذلك الجهود التي يبذلها المدير التنفيذي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ جدول أعمال الموئل. ونلاحظ بتقدير التقارير القطرية والإقليمية المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال الموئل[٦] وتقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) عن الاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل[٧]، مع أخذ الأولويات والأهداف الخاصة بكل منطقة في الاعتبار، ووفقا للإطار القانوني والسياسات الوطنية لكل بلد؛

٨ - ونرحب بقرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين[٨] بأن يجري المقرر الخاص الذي ستركز ولايته على الإسكان الملائم بوصفه مكونا للحق في المستوى المعيشي الملائم، في إطار ولايته، حوارا منتظما ويناقش مجالات التعاون الممكنة مع الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الدولية، المعنية بالحق في السكن، بما فيها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات

---

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ٢٥.

(٦) قدمت هذه التقارير إلى الدورة الاستثنائية كوثائق إعلامية.

(٧) A/S-25/3.

(٨) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٣ (E/2000/23 و Corr.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٠/٩.

البشرية (الموئل)، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية، وأن يضع توصيات بشأن إعمال الحقوق المتصلة بالولاية؛

٩ - ونحيط أيضا علما بارتياح بالوعي المتنامي بضرورة التصدي على نحو متكامل للفقر الحضري، والتشرد، والبطالة، وانعدام الخدمات الأساسية، واستبعاد النساء والأطفال والمجموعات المهمشة، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين، والتفكك الاجتماعي وذلك من أجل جعل المستوطنات البشرية في كل أنحاء العالم أفضل وأكثر استيعابا لجميع الفئات الاجتماعية وملائمة للعيش فيها. وقد دأبت الحكومات والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني على بذل الجهود المتواصلة لمعالجة هذه المشاكل؛

١٠ - ونحيط علما بوضع نُهج متكاملة وتشاركية إزاء تخطيط وإدارة البيئة الحضرية بالنسبة إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي هذا الخصوص، نُرحب بالدعم المقدم من حكومات عديدة لآليات التشاور والشراكة المقامة فيما بين الأطراف المهتمة بغرض إعداد وتنفيذ خطط بيئية محلية وكذا المبادرات المحلية المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١؛

١١ - ونرحب بالدور الاقتصادي المتزايد الذي تؤديه المدن والبلدات في عالمنا السائر في طريق العولمة وبالتقدم المحرز في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز المشاريع الصغيرة والمحدودة. وبمقدور المدن والبلدات أن تزيد إلى أقصى حد من فوائد العولمة بما يعوض نتائجها السلبية. وبإمكان المدن التي تُدار بشكل جيد أن توفر بيئة اقتصادية قادرة على توفير فرص العمل وتقدم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات؛

١٢ - ونرحب بالجهود التي بذلتها حتى الآن بلدان نامية كثيرة في تطبيق اللامركزية في إدارة المدن كوسيلة لتعزيز أداء السلطات المحلية في تنفيذ جدول أعمال الموئل؛

١٣ - ونرحب أيضا بمساهمات الحكومات الوطنية والحكومات الأخرى باعتبارها تتحمل المسؤولية الأولية عن تنفيذ جدول أعمال الموئل من خلال قوانينها وسياساتها وبرامجها؛

١٤ - ونُقدر المساهمة الهامة التي تقدمها السلطات المحلية في جميع أنحاء العالم في تنفيذ جدول أعمال الموئل عبر تضافر الجهود وتعزيز الشراكات بين الحكومات على كل المستويات، الأمر الذي أدى إلى تحسن في أحوال المستوطنات البشرية بما في ذلك تحسين أسلوب الإدارة الحضرية. وتعد المشاركة الواسعة النطاق في صنع القرارات مع توفر المساءلة والشفافية وتبسيط الإجراءات، أمورا حتمية لمنع الفساد وكفالة منفعة الجميع. وفي هذا

الصدد نلاحظ بارتياح الاتجاه المتزايد نحو إعطاء الأولوية لتنفيذ جدول أعمال الموئل ولمبادئ الإدارة الجيدة على جميع المستويات؛

١٥ - ونعترف للبرلمانيين العالميين المعنيين بالموئل بالعمل الهام الذي يؤدونه في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وفي الوقت ذاته نشجعهم على مواصلة العمل من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل؛

١٦ - ونسلم بأن الهدف العام للرؤية الاستراتيجية الجديدة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وتشديدها على الحملتين العالميتين لضمان حيازة الأراضي والإدارة الحضرية السليمة يُشكلان مدخلين استراتيجيين إلى التنفيذ الفعال لجدول أعمال الموئل، وخاصة من أجل توجيه التعاون الدولي بشأن المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وفي هذا الخصوص، نرحب بإنشاء اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية ونعرب عن تقديرنا لما قدمته من مساهمات في عمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وفي الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة؛

جيم - التسليم بوجود فجوات وعراقيل

١٧ - ونلاحظ بقلق بالغ الأوضاع الراهنة للمستوطنات البشرية في أنحاء العالم ولا سيما ما يورده التقرير العالمي الثالث عن المستوطنات البشرية، ٢٠٠١. وبالرغم من أن الحكومات وشركاءها في جدول أعمال الموئل قد بذلت جهودا متواصلة للوفاء بالتزاماتها، يظل الفقر الواسع الانتشار يُشكل العقبة الأساسية، كما أن الأوضاع البيئية تظل بحاجة إلى تحسين كبير في بلدان عديدة. ومن الأمور الحرجة أن معظم السكان الذين يعانون من الفقر لا يزالون يفتقرون إلى الضمان القانوني لامتلاك مساكنهم، فيما يفتقر آخرون حتى إلى المأوى الأساسي. وهكذا لا تزال هناك عقبات خطيرة تواجه التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

١٨ - ونلاحظ بقلق أن إحدى العقبات الرئيسية أمام تنفيذ جدول أعمال الموئل تتمثل في التفاوت بين الالتزامات التي قطعت في اسطنبول وبين الإرادة السياسية للوفاء بتلك الالتزامات. كما أننا نسلم بوجود فجوات في كل من مجالي الإعلام والتوعية، تُشكل في حد ذاتها عوائق؛

١٩ - ونسلم بأن القيود المالية الشديدة تُفرز مشاكل حادة تتعلق بالمأوى المناسب والإسكان والمستوطنات البشرية في البلدان التي يتدفق إليها اللاجئون نتيجة للصراعات

الدائرة، وللكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان والمصائب الأخرى التي تحل بالبلدان المجاورة؛

٢٠ - ونعترف بالثغرات في السياسات المتعلقة بالمأوى والمناطق الحضرية التي حدت من فرص المشاركة والشراكة وأدت إلى صعوبات في ترجمة أفضل الممارسات إلى سياسات جيدة. ويساورنا أيضا بالغ القلق لأن كثيرا من النساء لا يشاركن حتى الآن مشاركة تامة على قدم المساواة في كل مجالات المجتمع، بل يُعانين في الوقت ذاته، من آثار الفقر بقدر أكبر؛

٢١ - ونعترف أيضا بأن عملية التوسع الحضري في العالم أسفرت عن تجمعات سكانية حضرية تتجاوز الحدود الإدارية للمدن الأصلية، وتمتد على مدى وحدتين إداريتين أو أكثر، ولديها سلطات محلية ذات قدرات وأولويات مختلفة وتُعاني من انعدام التنسيق؛

٢٢ - ونسلم بوجود عراقيل رئيسية تحول دون كفاءة أداء أسواق الأراضي والإسكان لضمان الإمداد الكافي بالمأوى. كما أن الإجراءات الموصى بها في الفقرة ٧٦ من جدول أعمال الموئل[٣]، لم تُنفذ تنفيذا تاما؛

٢٣ - وقد حددنا عقبات كبرى ترتبط بمحدودية القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والمؤسسية على جميع مستويات الحكم، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ونسلم بغياب سياسات شاملة وجامعة لمؤسسات بناء القدرات وربط هذه المؤسسات بشبكات؛

٢٤ - وقد حددنا أيضا السياسات الاقتصادية والقيود في الأسواق المالية على كل المستويات التي تحول دون تعبئة الموارد الكافية لسد احتياجات المستوطنات البشرية المستدامة لدى العديد من البلدان؛

٢٥ - ونُدرك أن تعبئة الموارد المحلية وكذلك السياسات الوطنية السليمة حاسمة الأهمية بالنسبة لتمويل المأوى والمستوطنات البشرية. ومع أنه تقع على الحكومات المسؤولية الأساسية عن تنفيذ جدول أعمال الموئل، فإن الدعم الدولي يكتسي نفس القدر من الأهمية. ويؤسفنا أن التعاون الدولي في تطوير المأوى والمستوطنات البشرية لم يعزز كثيرا منذ عام ١٩٩٦، مما شكل سببا من أسباب القلق المتنامي. كما أننا نأسف لأن بلدانا عديدة لم تتمكن من الاستفادة من آليات السوق استفادة كافية دعما لاحتياجاتها المالية لتطوير المأوى والمستوطنات البشرية؛

٢٦ - ونُدرك عدم التكافؤ في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وخصوصا في البلدان النامية، مما أدى إلى عدم استفادة الحكومات والشركاء في جدول أعمال الموئل على أفضل وجه من هذه الموارد، في تنفيذ جدول أعمال الموئل؛

٢٧ - ونقرر كذلك اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي الذي يسبب عراقيل جسيمة تحول دون تنفيذ جدول أعمال الموئل؛

٢٨ - وندرك أن عواقب هذه الفجوات والعراقيل خطيرة: فلأول مرة في تاريخ البشرية، تعيش الغالبية من سكان العالم البالغ عددهم ستة بلايين نسمة في المدن. وقد تدهورت البيئة المعيشية للعديد من الناس عوض أن تتحسن. والفجوات والعراقيل التي تمت مواجهتها في السنوات الخمس الأخيرة، أدت إلى بطء وتيرة التقدم باتجاه تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في العالم. ومن الجوهري أن تتخذ الإجراءات لضمان ترجمة جدول أعمال الموئل الآن إلى سياسات وإجراءات عملية في كل بلد؛

دال - اتخاذ المزيد من الإجراءات

٢٩ - نؤكد، نحن ممثلي الحكومات، التزامنا بتذليل العراقيل التي تعوق تنفيذ جدول أعمال الموئل، وبخاصة الفقر، الذي نعتبره عاملا رئيسيا، وبتعزيز البيئات المؤاتية الوطنية والدولية وصونها، ولهذه الغاية نتعهد بالتعجيل في جهودنا لضمان تنفيذ جدول أعمال الموئل تنفيذا كاملا وفعالا. وانطلاقا من عزمنا على منح الزخم الجديد لجهودنا لتحسين أحوال المستوطنات البشرية، نعرض هنا مبادرات أخرى لتحقيق تلك الغايات. فوعيا منا بمسؤولياتنا تجاه الأجيال المقبلة في مستهل الألفية الجديدة، نلتزم التزاما قويا بتوفير المأوى الكافي للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر. وندعو الشعوب من جميع البلدان، وفي كل مجالات الحياة وكذلك المجتمع الدولي، إلى الانضمام إلى الالتزام المتجدد برؤيتنا المشتركة من أجل قيام عالم أكثر عدلا وإنصافا؛

٣٠ - ونؤكد مجددا أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع ولذلك لا بد من تعزيزها، ومن حقها أن تتلقى الحماية والدعم الشاملين. وتوجد الأسرة بأشكال متنوعة في مختلف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية. ونرى أن الزواج يجب أن يتم بالموافقة الحرة من الزوجين المقبلين وأن يكونا شريكين متكافئين. ولا بد من احترام حقوق أفراد الأسرة وقدراتهم ومسؤولياتهم. وينبغي أن يراعي تخطيط المستوطنات البشرية الدور البنَّاء للأسرة لدى تصميم هذه المستوطنات وتنميتها وإدارتها. وينبغي أن ييسر المجتمع، حسب الاقتضاء،

تهيئة جميع الشروط اللازمة لدمجها وجمع شملها والحفاظ عليها وتحسينها وحمايتها ضمن مأوى ملائم، مع مراعاة الحصول على الخدمات الأساسية وتوفير سبل عيش مستدامة لها[٩]؛

٣١ - وقد عقدنا العزم على أن نُشجع، في إطار أمور من بينها وضع استراتيجية القضاء على الفقر، السياسات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات السكنية للأسر وأفرادها مع إيلاء اهتمام خاص برعاية الأطفال[١٠]؛

٣٢ - وعقدنا العزم أيضا على تشجيع التغييرات في المواقف والهياكل والسياسات والقوانين والممارسات الأخرى المتصلة بالشأن الجنساني بغية إزالة جميع العراقيل التي تعترض صون كرامة الإنسان والمساواة داخل الأسرة والمجتمع وتشجيع مشاركة المرأة والرجل مشاركة تامة وعلى قدم المساواة، في كل الأمور بما في ذلك وضع السياسات والبرامج العامة وتنفيذها ومتابعتها[١١]؛

٣٣ - وندعو الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى تعزيز نوعية وثبات دعمها لجهود القضاء على الفقر وتطوير المستوطنات البشرية المستدامة، ولا سيما لمصلحة أقل البلدان نموا. وهذا بدوره يتطلب لا إرادة سياسية متجددة فحسب بل وحشد وتوزيع موارد جديدة وإضافية على المستويين القطري والدولي. ونحث على تعزيز المساعدة الدولية للبلدان النامية في جهودها من أجل تخفيف الفقر، بما في ذلك عن طريق إيجاد وتمكين بيئة تيسر إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وتحسين وصولها إلى الأسواق، وتيسير تدفق الموارد المالية وتنفيذ جميع المبادرات التي سبق إطلاقها فيما يتعلق بتخفيف الدين تنفيذا كاملا وفعالا؛

٣٤ - ونشدد على ضرورة أن ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ مزيد من الإجراءات، حسب الاقتضاء، مما من شأنه أن يفضي إلى حلول مستديمة لمشكلة عبء الدين الخارجي للبلدان النامية؛

٣٥ - وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للبلدان المتقدمة التي وافقت على تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة ووصلت إلى الرقم المستهدف البالغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، ونطلب من البلدان المتقدمة التي لم تعزز بعد جهودها من أجل تحقيق الرقم المستهدف المتفق عليه البالغ ٠,٧ في المائة أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن، وأن تخصص

---

(٩) المرجع نفسه، الفقرة ٣١.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ٤٠ (ك).

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ١١٩ (هـ).

ضمن ذلك الرقم، حيثما كان ثمة اتفاق بهذا الشأن، نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا؛

٣٦ - ونطلب إلى المجتمع الدولي تقديم الدعم الشديد للقضاء على الفقر، ونرحب بالمشاورات التي يجريها الأمين العام حاليا بشأن إنشاء صندوق للتضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر لأهداف عدة من بينها تمويل وتحقيق السياسات والبرامج الاجتماعية لجدول أعمال الموئل للتصدي لتحديات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، مع مراعاة الجانب التطوعي لهذه المساهمات؛

٣٧ - وعقدنا العزم على إذكاء الوعي بما تطرحه المستوطنات البشرية من تحديات وما تستوجبه من حلول، وذلك من خلال النشر التام والصريح للمعلومات، ونقطع على أنفسنا عهدا بتجديد الإرادة السياسية وتعزيزها على جميع المستويات؛

٣٨ - وعقدنا العزم أيضا على تمكين الفقراء والفئات الضعيفة، عن طريق أمور من بينها تشجيع زيادة ضمان حيازة الأراضي وتحسين وسائل الوصول إلى المعلومات والإطلاع على الممارسات السليمة، بما في ذلك التوعية بالحقوق القانونية. ونسعى إلى وضع سياسات محددة للتغلب على الفقر المتنامي في الحواضر؛

٣٩ - وعقدنا العزم كذلك على تمكين السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل، داخل الإطار القانوني لكل بلد ووفقا لأوضاعه، من أداء دور أكثر فعالية في توفير المأوى وفي تحقيق التنمية المستدامة بالمستوطنات البشرية. ويمكن بلوغ ذلك عن طريق التطبيق الفعال، حسب الاقتضاء، للامركزية في مجال إسناد المسؤوليات وإدارة السياسات وتفويض سلطة صنع القرار ورصد الموارد الكافية، متضمنة حيثما أمكن، منح السلطات المحلية صلاحية جباية الضرائب، عن طريق المشاركة والديمقراطية المحلية ومن خلال التعاون الدولي والشراكات. وينبغي بوجه خاص ضمان الدور الفعال للمرأة في صنع القرار في الأجهزة المحلية، عن طريق آليات مناسبة إذا اقتضى الأمر. وفي هذا السياق، نوافق على تكثيف حوارنا، وإذا أمكن من خلال جهات من بينها لجنة المستوطنات البشرية، وذلك فيما يتعلق بجميع المسائل ذات الصلة بتطبيق اللامركزية الفعالة وتعزيز السلطات المحلية، دعما لتنفيذ جدول أعمال الموئل، طبقا للإطار القانوني ولسياسات كل بلد؛

٤٠ - نشجع السلطات داخل المناطق الحضرية الكبرى على أن تضع آليات وتشجع، حسب الاقتضاء، استخدام وسائل قانونية ومالية وإدارية وتخطيطية وتنسيقية بغية تحقيق قدر أكبر من الإنصاف والنظام والأداء في المدن؛

٤١ - وعقدنا العزم على بناء القدرات والشبكات لتمكين جميع الشركاء من أداء دور فعال في تنمية المأوى والمستوطنات البشرية. ذلك أن إدارة عمليات التوسع الحضري تتطلب مؤسسات عامة قوية خاضعة للمساءلة قادرة على توفير إطار فعال يمكن فيه لكل شخص أن يصل إلى الخدمات الأساسية. ويحتاج بناء القدرات إلى أن يوجه نحو جملة أمور منها دعم اللامركزية وعمليات الإدارة الحضرية التشاركية. ونحن نتعهد أيضا بأن نعزز المؤسسات والأطر القانونية التي تساعد على مشاركة قاعدة عريضة في صنع القرارات وفي تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج المستوطنات البشرية وتجعل هذه المشاركة ممكنة؛

٤٢ - ونسلم بما للعمل التطوعي وعمل منظمات المجتمع المحلي من قيمة ونؤيده. فالممارسات الطوعية تسهم إسهاما كبيرا في تنمية المستوطنات البشرية لأنها تساعد في بناء مجتمعات محلية قوية ومتماسكة، وكذلك في تنمية شعور بالتضامن الاجتماعي يولد، من خلال هذه العملية، نواتج اقتصادية هامة؛

٤٣ - ونحن ملتزمون بتحسين قدرات الوقاية من الكوارث الطبيعية والناتجة عن الأنشطة البشرية والتأهب لها، والتخفيف من حدتها، والاستجابة لها، بمساهمة من شبكات التعاون الوطنية والدولية، وذلك بغية التخفيف من هشاشة المستوطنات البشرية أمام هذه الكوارث ولتنفيذ برامج فعالة لفترة ما بعد الكوارث لفائدة المستوطنات البشرية المتضررة، ترمي إلى تحقيق جملة أمور من بينها سد الاحتياجات الآنية، ودرء مخاطر الكوارث في المستقبل، وجعل المستوطنات البشرية ميسورة للجميع بعد إعادة بنائها؛

٤٤ - ونلتزم بتحقيق هدف المساواة بين الجنسين لدى تنمية المستوطنات البشرية، ونعقد العزم على تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، باعتبار ذلك من الطرق الفعالة لمكافحة الفقر وتنشيط تنمية مستوطنات بشرية تكون مستدامة حقا. ونلتزم كذلك بوضع وتعزيز السياسات والممارسات التي تشجع مشاركة النساء مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في تخطيط المستوطنات البشرية واتخاذ القرارات المتعلقة بها؛

٤٥ - ونلتزم أيضا بتقوية الآليات المالية القائمة وتحديد وتطوير نهج ابتكارية ملائمة لتمويل حيازة المآوي والمستوطنات البشرية على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، نحن عاقدون العزم على الاضطلاع بإصلاحات تشريعية وإدارية تتيح للنساء الوصول إلى الموارد الاقتصادية بشكل كامل وعلى قدم المساواة، بما في ذلك الحق في الميراث وفي امتلاك أرض، وغير ذلك من الممتلكات والائتمانات والموارد الطبيعية والتكنولوجيات الملائمة، وكفالة حقها في أن تشملها ضمانات الحيازة، وفي أن تبرم اتفاقات تعاقدية. ونحن مصممون على تشجيع زيادة الانفتاح والكفاءة والفعالية والمواءمة فيما يخص حصول الجميع

على التمويل لأغراض السكن وعلى تشجيع آليات الادخار في القطاع غير الرسمي، والقيام حيثما يكون ذلك مناسبا، بتقوية الأطر التنظيمية والقانونية وتعزيز القدرة على الإدارة المالية على جميع المستويات؛

٤٦ - وعقدنا عزمنا على تعزيز الارتقاء بالأحياء الفقيرة وإضفاء الطابع النظامي على المستقطنات، ضمن الأطر القانونية لكل بلد. وبصورة خاصة، نؤكد مجددا التزامنا بالهدف المتوخى من مبادرات ''مدن بدون أحياء فقيرة''، وهو تحسين حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من القاطنين في الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٤٧ - ونؤكد أن من الضروري، حرصا على توفير إسكان ميسور للفقراء، تعزيز التعاون فيما بين البلدان من أجل إشاعة استخدام مواد البناء المناسبة والمتدنية الكلفة والمستدامة، والتكنولوجيا الملائمة، لبناء المساكن المناسبة وقليلة التكلفة، وتوفير خدمات تكون في متناول الفقراء وخاصة في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير المخططة؛

٤٨ - وعقدنا العزم على تكثيف الجهود لإدراج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في نظام التعاون متعدد الأطراف في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، عن طريق تطوير الدعم المقدم إلى تلك البلدان من أجل تحديد المستوى الكافي من اللامركزية في الإدارة الحسنة للمستوطنات البشرية الحضرية والريفية. كما أننا نكرر التزامنا بأن نُشرك في هذه الجهود المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والوطنية والقطاع الخاص والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل؛

٤٩ - ونحيط علما بارتياح بما تقوم به بلدان عديدة حاليا من وضع سياسات للإسكان. ونعقد العزم كذلك على الاضطلاع بالإصلاحات التشريعية والإدارية اللازمة لدعم جهود الناس، الفردية والجماعية، لإيجاد المأوى الميسور، ولاعتماد تخطيط استباقي لتوفير الأراضي، وإضفاء الفعالية على سير العمل في أسواق الأراضي وإدارتها، ولإزالة الحواجز القانونية والاجتماعية أمام الحصول على قدم المساواة وبطريقة منصفة على الأراضي، ولضمان المساواة بين النساء والرجال فيما يخص توفير الحماية القانونية لحقوقهم في امتلاك الأراضي والعقارات. وبغية تنفيذ ما سبق ذكره، فإننا نسلم بالحاجة إلى العمل بنشاط على تشجيع حصول المتشردين على المأوى الميسور والخدمات الأساسية، ولمنع عمليات الإخلاء القسري التي تخالف القوانين، ولتيسير وصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، إلى المعلومات بشأن التشريعات المتعلقة بالإسكان بما في ذلك أية حقوق قانونية، وإلى سبل الانتصاف حين تنتهك هذه القوانين. وفي هذا الصدد، نحيط علما مع التقدير بالنهج الأولي للحملة العالمية من أجل ضمان حيازة الأراضي وبأنشطتها ونؤيدها؛

٥٠ - ونحن نعتبر تنفيذ جدول أعمال الموئل جزءا لا يتجزأ من الكفاح العام في سبيل استئصال شأفة الفقر. ونرى أن تنفيذ جدول أعمال الموئل والسعي من أجل التنمية المستدامة متشابكان بصورة وثيقة ومترابطان، وأن تنمية المستوطنات البشرية عامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة. وتوفر القمة العالمية للتنمية المستدامة التي ستعقد في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢ فرصة جيدة لزيادة تنمية هذه العلاقة وتكثيفها؛

٥١ - ونعلن عزمنا على تكثيف الجهود من أجل كفالة إيجاد حكم شفاف ورشيد ومسؤول ومنصف وفعال وكفؤ للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى. ونسلّم بأن الحكم الرشيد ضمن كل بلد وعلى المستوى الدولي يتسم بأهمية أساسية في التصدي لتحدي الفقر الحضري وكذلك تحدي التدهور البيئي وفي تسخير الفرص الكامنة التي تنطوي عليها العولمة. إن المدن تحتاج إلى نهج ومنهجيات محددة لتحسين الحكم، وإلى التخطيط والعمل بصورة استراتيجية بغية الحد من الفقر الحضري والاستثناء الاجتماعي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين وحماية البيئة بصورة مستدامة. وفي هذا الخصوص، نلاحظ أهمية الترويج لمصادر رزق مستدامة من خلال التعليم والتدريب، ولا سيما بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة؛

٥٢ - لقد انتشر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع كثيرا مما كان متوقعا في اجتماع اسطنبول. ونحن عازمون على تكثيف الجهود على المستويين الدولي والوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز، وعلى العمل بصورة خاصة على وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات ملائمة للتصدي لتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوطنات البشرية. ونحن ندرك المشكلة التي يواجهها المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الوصول إلى الموارد المالية للإسكان والحاجة إلى إيجاد حلول إسكان لإيواء ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة الأيتام والمرضى الذين لا أمل في شفائهم؛

٥٣ - ووطدنا عزمنا على تكثيف الجهود لتعزيز دور الشباب والمجتمع المدني ولزيادة التعاون مع البرلمانيين في تنمية المستوطنات البشرية؛

٥٤ - وعقدنا العزم كذلك على تشجيع العمل بمزيد من التصميم لمكافحة الجريمة والعنف الحضريين، ولا سيما العنف ضد النساء والأطفال وكبار السن، وذلك من خلال الاستجابة بصورة منسقة، على جميع المستويات، وحسب الاقتضاء، وفقا لخطط العمل المتكاملة لمنع الجريمة. وهذه الخطط قد تشمل دراسة استقصائية تشخيصية لظاهرة الجريمة،

وتحديد كل الجهات الفاعلة ذات الصلة في منع الإجرام ومكافحة الجريمة، وإنشاء آليات للتشاور من أجل وضع استراتيجية متماسكة وإيجاد الحلول الممكنة لهذه المشاكل؛

٥٥ - ووطدنا عزمنا كذلك على التصدي بجدية للتحديات التي تفرضها الحروب، والصراعات، وتدفقات اللاجئين، والكوارث من صنع الإنسان على المستوطنات البشرية، ونلتزم بأن ندعم عن طريق آليات التعاون الدولي، البلدان التي تمر بمراحل ما بعد الصراع وما بعد الكوارث، مع تشديد خاص على توفير المأوى والخدمات الأساسية الأخرى، وعلى الأخص للفئات الضعيفة وللاجئين وللمشردين داخليا، وكذلك على تيسير تحديد ضمان حيازة الأراضي وحقوق الملكية؛

٥٦ - ونقرر اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لتذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ جدول أعمال الموئل تنفيذا كاملا والعقبات التي تحول دون إعمال حقوق الشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الاستعماري والأجنبي، وهي عقبات تتنافى مع كرامة الإنسان وقيمته وينبغي مكافحتها والقضاء عليها؛

٥٧ - ونقرر أيضا توسيع نطاق حماية المدنيين وتعزيز هذه الحماية وفقا للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، بما فيها المادة ٤٩[١٢]؛

٥٨ - ونقرر تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تقاسم أعباء المساعدة الإنسانية المقدمة إلى البلدان المستقبلة للاجئين وتنسيق تلك المساعدة؛ ومساعدة كل اللاجئين والمشردين على العودة طوعا إلى ديارهم في ظروف تصون أمنهم وكرامتهم، وإدماجهم بسلاسة في مجتمعاتهم؛

٥٩ - ووطدنا العزم على تعزيز حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وتيسير توفير الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية، بما في ذلك الصرف الصحي الملائم، وتصريف النفايات، والنقل المستدام الذي يكون متكاملا وميسورا للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو العاهات. وتحقيقا لهذا الغرض لا بد من تعزيز الإدارة الشفافة والقابلة للمساءلة للخدمات العامة وكذلك تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات التي لا تستهدف الربح من أجل توفير هذه الخدمات؛

٦٠ - وإننا نلزم أنفسنا بتكثيف الجهود لتحسين التخطيط البيئي المستدام وممارسات الإدارة، ولتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في المستوطنات البشرية في

(١٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، رقم ٩٧٣.

كل البلدان، ولا سيما البلدان الصناعية. وينبغي الاضطلاع بنهج متكاملة من أجل معالجة أكثر انتظاما للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على جميع المستويات. ويوفر جدول أعمال القرن ٢١ والمبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ مدخلات هامة في هذه العملية؛

٦١ - ونكرر الإعراب عن الحاجة إلى إدماج العملية المحلية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، كما هو مذكور أعلاه، في خطة العمل العالمية لتنفيذ جدول أعمال الموئل. ولذا ينبغي أن تنسق أهداف وسياسات واستراتيجيات جدولي الأعمال هذين بغية تشجيع التخطيط والإدارة المستدامين للمناطق الحضرية؛

٦٢ - ونؤكد مجددا أنه ينبغي للحكومات والسلطات المحلية والجهات الشريكة الأخرى في جدول أعمال الموئل أن ترصد وتقيم أداءها بصورة منتظمة، وأن تقوم الحكومات على جميع المستويات، عند تنفيذها لجدول أعمال الموئل، بتحديد ونشر أفضل الممارسات وتطبيق مؤشرات تنمية المأوى والمستوطنات البشرية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نحتاج إلى أن نعزز قدرات جميع الجهات الشريكة في جدول أعمال الموئل على معالجة المعلومات وتحليلها وكذلك على الاتصال فيما بينها؛

٦٣ - وثمة هدف آخر هو ترجمة أفضل الممارسات إلى سياسات وتكرارها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكفل المجتمع الدولي وضع صيغة موحدة لأفضل الممارسات والسياسات التي أثبتت جدواها ونشرها؛

٦٤ - واعترافا بأن الذين يعيشون في حالة من الفقر هم في الواقع أثرياء في ممتلكاتهم الابتكارية، واعترافا بأهمية توفير القروض الصغيرة لاستئصال شأفة الفقر وتنمية المستوطنات البشرية، واتباعا للأمثلة الناجحة في بعض البلدان في هذا الميدان، فإننا نشجع الحكومات كل ضمن إطاره القانوني، وكذا مؤسسات التمويل الوطنية والدولية، على تعزيز الأطر المؤسسية التي تتيح تقديم السلف الصغيرة للذين يعيشون في حالة فقر، ولا سيما النساء، بدون ضمان أو كفالة؛

٦٥ - ونكرر الإعراب عن أن التعاون الدولي يكتسب مغزى وأهمية إضافيتين في ضوء الاتجاهات الحديثة نحو العولمة المتزايدة والترابط في الاقتصاد العالمي. ويحتاج الأمر إلى تسخير الإرادة السياسية لجميع الدول وإلى إجراءات محددة على المستوى الدولي، بما في ذلك فيما بين المدن، لإلهام وتشجيع وتقوية الأشكال القائمة والمبتكرة للتعاون والشراكة، والتنسيق على كل المستويات وزيادة الاستثمار من جميع المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص، بُغية المساهمة مساهمة فعالة في تحسين أوضاع المآوي، وبخاصة في البلدان النامية. وفي هذا الخصوص، فإننا نوطد العزم أيضا على إيلاء اهتمام خاص للمدن والمستوطنات البشرية

الأخرى القائمة في بيئات طبيعية صعبة، مثل المناطق الجافة وشبه الجافة بهدف تقديم المساعدة والدعم في تنميتها،

٦٦ - ونؤكد من جديد دور لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في الدعوة لأهداف توفير المأوى الكافي للجميع، وتعزيزها ورصدها وتقييم التقدم المحرز في تنفيذها، وذلك عن طريق توفير الضمان القانوني لحيازة الأراضي، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، في كل البلدان وفي الجمع بين أفضل الممارسات، والسياسات المؤاتية وتجميع التشريعات، وخطط العمل لتحديد المدن النموذجية للحملتين العالميتين وزيادة دعم النقاش المعياري[١٣] والإجراءات التنفيذية بشأن القضايا الرئيسية للمستوطنات البشرية، وذلك من خلال القيام بجملة أمور منها النشر المنتظم وفي الوقت المناسب للتقارير العالمية الرئيسية. ونحن نؤيد أيضا إقامة نظام مدير المهمات لجدول أعمال الموئل الذي يهدف إلى إتاحة رصد أفضل وتعزيز متبادل للإجراءات المتخذة من قِبل الوكالات الدولية دعما لتنفيذ جدول أعمال الموئل؛

٦٧ - نؤكد من جديد التزامنا بالتعاون الدولي بصفته عنصرا أساسيا لتنفيذ إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل. وفي هذا الخصوص، ندعو الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن الخيارات المتاحة لاستعراض وتعزيز ولاية ومركز لجنة المستوطنات البشرية وحالة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومهامه، طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الموئل الثاني[١٤]؛

٦٨ - واتفقنا على أن نستعرض بصورة منتظمة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل بُغية تقييم هذا التقدم والنظر في مبادرات جديدة.

---

(١٣) مصطلح ''معياري'' يشير إلى المستويات أو المبادئ التوجيهية أو المبادئ وينبغي أن لا يُفهم منه أنه يعني ضمنا أن المقصود هو أن تنفذ عن طريق صكوك قانونية ملزمة.

(١٤) قرارا الجمعية العامة ١٧٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، والاستنتاجات المتفق عليها لجزء التنسيق من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٠ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/55/3/Rev.1)، الفصل الخامس)، والفقرتان ٢٢٤ و ٢٢٩ من جدول أعمال الموئل.

050701 020701 01-41311 (A)
0141311